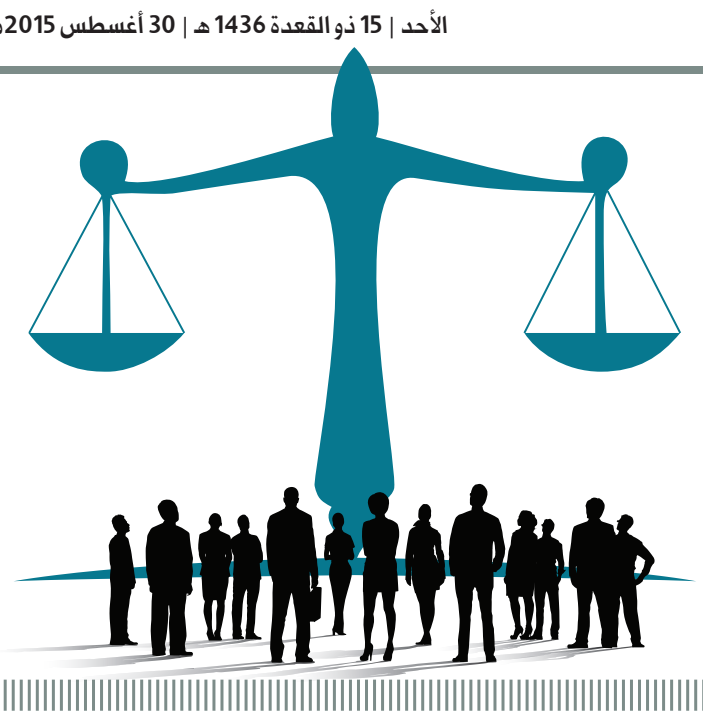

ثقافة الاختلاف

«تعزيز ثقافة الاختلاف» مصطلح فرضه واقع جديد يعم عالمنا اليوم، فالناظر حوله يجد أن الأمر يومياً يمضي من سيئ لأسوأ، حروب.. نزاعات.. مشاحنات تنجم عنها كوارث، فالكارثة تولد أخرى وهكذا دخل العالم في دوامة جهنمية، ولعل الناظرين إلى الأمور بعين الروية يجدون أن الحل بسيط لا يتطلب أكثر من رضى الآخر بالآخر، مهما كانت درجة الاختلاف بينهما، فجميع الأديان السماوية تدعو بدرجات متفاوتة لاحترام الإنسان من حيث هو، وأتت القوانين التي تواضع عليها البشر بعد قرون من الكراهية، كلها تطالب باحترام التنوع الثقافي والديني والعرقي، وتجعله مدخلاً للحياة الكريمة، غير أن الواقع يقول غير ذلك، فهناك من يسعى لأن تسود ثقافة الكراهية عالمنا اليوم، ويحل البغض محل التآخي، ويعلي من قيمة الخلاف للحد الذي اشتعل العالم بحروبات لاتزال مستمرة لم تنجُ منها قارة من القارات.

«البيان» كعادتها أفردت مساحة لتطرح التساؤلات على الخبراء وصناع القرار بشأن كيفية تعزيز ثقافة إدارة الاختلاف.

إدارة الاختلاف.. تنازلات قليلة تصنع المعجزات

■ مهاجرون مختلفو المشارب جمعتهم قوارب الموت | أ.ف.ب

■ «اتفاق هعفارا».. الصهيونية مرآة النازية
■ محللون: غياب المشروع الموحد فكك المجتمعات العربية
■ تماسك المجتمع المصري يفشل محاولات الوقيعة
■ فوضى الفتاوى.. بوابة نبذ الآخر
■ الغرب في مرمى نيران «المشاعر المعادية»
■ الديمقراطية المغربية تعلي من الثقافة التعددية

تقرير- عثمان فضل الله

الاختلاف والخلاف.. مفردتان مترادفتان بحسب معاجم اللغة القديمة، غير أن تباينا اصطلاحيا غير منظور لدى الكثيرين طرأ على الأولى، عدد من الزملاء الذين استطلعتهم «اختلفوا» في تفسير أيهما أشد الاختلاف أم الخلاف، فمنهم من يرى أن الاختلاف أشد قسوة من الخلاف، وآخرون يرون عكس ذلك، وبعيدا عن المماحكات الفلسفية واللغوية نجد أن الاختلاف اصطلاحا يعني المغايرة وفي أحيان يعني التنوع وتنحو جميع الاستخدامات الاصطلاحية للمفردة باتجاه أنه مصدر قوة للمجتمعات، غير ان الواقع في عالمنا المعاصر يشي بغير ذلك، إذ إن مجمل الصراعات الكارثية التي نشهدها اليوم في نهايات أسبابها تعود لهذه المفردة والفشل في تعزيز ثقافة إدارتها لتكون مصدر قوة أكثر من ضعف، ويجمع الخبراء على أن قليلاً من التنازلات يصنع المعجزات للمجتمعات.

أزمات ونكبات

مئات آلاف المهاجرين الذين يركبون عباب البحر منهم من يستقر في جوفه، ومنهم من يعبر للضفة الأخرى عشرات آلاف القتلى في النزاعات المسلحة ومثلهم أو ضعفهم خلال السنوات الأخيرة تجد ان مولد معاناتهم ينبت على تربة فشل بلدانهم في إدارة الاختلاف بين مكوناتها وتحوله من مجرد اختلاف إلى خلاف ومن ثم إلى نزاع فضغائن ففتنة لا تبقي ولا تذر، ويقول عدد من علماء الاجتماع ان الفشل في إدارة الاختلاف هو منبع أزمات العالم وبئره السوداء التي لا تنضب.

والبائن ان المنطقة تحتاج إلى تعزيز وتعميق مفهوم ثقافة الاختلاف حتى تقضي على جميع بؤر التوتر الماثلة فيها، وتطفئ لهيب النزعات الملتهبة.

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو» عبد العزيز بن عثمان التويجري يرى أن تعزيز التنوع الثقافي يوفر الأسباب لتقوية وشائج التعاون الدولي، من خلال الحوار والتقارب بين الثقافات الذي ينتهي إلى التحالف بين الحضارات من أجل بناء مستقبل آمن ومزدهر للإنسانية التي تتخبّط اليوم في متاهات عالم غير آمن وغير عادل.

ويقول التويجري الحوار هو مدخل إلى التقارب والتفاهم والاحترام المتبادل، كما أن التحالف بين الحضارات، يتأسَّس على الحوار بين الثقافات وتقاربها ، ويشدد على ان الاختلاف هو مصدر قوة اذا احسنت ادارته وشر مستطير اذ تم التعامل معه بجهل

ويقول وزير التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية د.نوفان العجارمة، إننا بحاجة الى تعزيز وتعميق ثقافة الاختلاف في الرأي بانتظام الاختلاف في الموقف السياسي وفي الرؤية السياسية وفق قواعد وأطر واضحة. وفي ذات المنحى، يذهب الوزير السابق في ذات البلد مازن الساكت إلى ضرورة السعي لإصلاح المفاهيم حول مسألة الاختلاف في معناها العريض ابتداء من اختلاف النوع بين ذكر وأنثى إلى حدود اختلاف اللون والطائفة، ولا تنتهي باختلاف الدين، ويمضي قائلاً نحن نحتاج كمجتمعات عربية إلى أن نعمق هذا الفهم بأن الآخر من حيث هو ليس شيطانا وإنما إنسان لا يعني لا يضعه اختلافه عني في شيء في مرحلة العداء، وإنما اختلافه يجعله مرآة لي أرى فيها أخطائي وأبصر من خلالها إلى أشيائي.

العولمة تحدّ

ويلفت الكاتب والروائي السوداني مأمون التلب في أطروحة قدمها عن الإعلام في تعزيز ثقافة الاختلاف، إلى أن هويتنا وطرائق رؤيتنا للواقع مشروطة بمرجعياتنا الثقافية التي تؤثر على نظرتنا لأنفسنا، وكيفية تعاطينا مع الآخرين وتفاعلنا مع العالم. وعلى ذلك، تؤثر علينا وسائل الإعلام تأثيراً كبيراً يشمل ليس فقط تفكيرنا وإنما يمتد كذلك إلى تصرفاتنا.

ويمضي الشاعر ليقول إن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية. فالعالم المعولم يعني كذلك زيادة التفاعل بين الشعوب وحرية تداول المعلومات والترابط بين الثقافات.

ويقول مأمون في أطروحته ان العالم يتجه بقوة إلى وضع إطار فكري وأخلاقي جديد في العلاقات الدولية من خلال استهلال الحوار بين الحضارات وبلورة برنامج عمل يحول مفهوم الحوار إلى مبدأ ذي الأولوية في العلاقات بين الحضارات والثقافات والشعوب، لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن.

توتر ونقاش

فيما يقول الكاتب والصحافي الجزائري خالد سي محند في مقالة نشرها بصحيفة «لي مومند الفرنسية» إن احترام الخصوصيات الثقافية والمحافظة في ذات الوقت على حرية التعبير، أمر سيبدو على الدوام بمظهر توتر يتعين مناقشته والتداول بشأنه في أي مجتمع ديمقراطي. فالكلام بصراحة، بل وبشدة أحيانا حق لنا، إلا إذا كان الغرض منه التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف. ولذلك فإن أي محاولة للحد من حرية التعبير ينبغي أن تقاس وفق هذا المعيار. ويجب مع ذلك احترام حقوقنا المتعلقة بالديانة والثقافة. فلا يوجد أي نظام تراتبي أو هرمي فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان سلسلة مترابطة، واحترامها جميعا هو بالتحديد ما يضمن للفرد كرامته.

وهناك أمر آخر بالغ الأهمية هو الاعتراف بأن التنوع الثقافي يستمد معينه من تجارب وإسهامات جميع البلدان والثقافات والشعوب. والتنوع الثقافي يعزز القيم الإنسانية ويقيم أرضية مشتركة، حيث لا يمكن لأي ثقافة أن تدعي الفضل على سائر الثقافات. ورغم أن التنوع بإمكانه إثارة الفرقة والتعصب بل والعنف كذلك، فإن وسائل الإعلام إن كانت حرة وتعددية ومهنية قادرة هي أيضاً على توفير منتدى للتفاوض السلمي بشأن هذه الاختلاف.

ديباجة

إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتُمد في عام 2001، يعرف التنوع الثقافي بأنه يمثل تراثاً مشتركاً للإنسانية، ويعترف كذلك بما للحوار بين الثقافات من إمكانيات. وجاء في ديباجة الإعلان أن الثقافة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات.

صدارة

السعودية محور المشروع الجديد

تتصدر المملكة العربية السعودية المشهد السياسي والعسكري في الشرق الأوسط، من خلال الضربات الجوية الأخيرة في اليمن. وصحيح أن المنطقة تحتضن عدة صراعات دامية في كل من فلسطين، العراق، سورية وليبيا. لكن الصراع في اليمن يأخذ طابعاً خاصاً كون السعودية باتت طرفاً فيه. مما لا شك فيه أن الرياض تمثل المحور المركزي للمشروع العربي الجديد، والذي يحيط فيه توترات إسلامية واضحة المعالم ومخاطر أكيدة على سوق النفط والاقتصاد العربي. لكن يبقى السؤال المهم: هل هناك مشروع جديد فعلاً؟ في الحسابات السياسية نجحت الرياض في نسج تحالف واسع يضم مصر وقطر والسودان والمغرب إلى جانب حلفائها التقليديين في بقية دول الخليج. بعد التطورات الأخيرة في الملف النووي الإيراني، وقرب توصل الغرب إلى اتفاق مع إيران، بات لزاماً على السعودية تشكيل تحالف في مواجهة المشروعات المعادية. عماد عياصره كاتب صحفي بموازاة المعركة في اليمن، التي أنجزت سلسلة من الانتصارات وضربت بؤر الشر ومواقع التمرد والإرهاب في صميم جحورها، ما ظهر منها وما بطن في اليمن، تحقق الدبلوماسية الخليجية إنجازات نوعية وغير مسبوقة، على صعيد السياسة الدولية وطاولات مجلس الأمن، حيث نجحت السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي وبقوة، في تحييد الموقف الروسي، الذي امتنع عن التصويت على مشروع قرار إدراج معرقلي التسوية السياسية في اليمن تحت سيف البند السابع.

هذا الإنجاز العالمي للتعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية لا ينتصر- فحسب- للإرادة الشعبية اليمنية، بل هو نصر ساحق لعموم المنطقة العربية المشكلة من 22 دولة، التي ظلت ردحاً من الزمن مسرحاً مفتوحاً وحقل تطبيق لمشاريع العبث والموت التي استفرغت كل ما في جعبتها من سم زؤام وحقد دفين على الأمة العربية والإسلامية، من منطلقات أيديولوجية ضالة وأضغاث أحلام متصابية، مزقتها عاصفة الحزم شر ممزق. ظل اليمن الفقير المسرح السانح والخصب لألعاب السيرك ومارس الحوثي، الذراع العسكرية للمشروع كل خبراته التدميرية على الأرض اليمنية، وجاء تحالف ميلشيات المخلوع علي صالح مع الميلشيا الحوثية ليضع حاضر اليمن ومستقبله، وحتى ماضيه الحضاري بين فكي ذئب، حاد الأنياب، يفترس الإنسان والحياة.

22

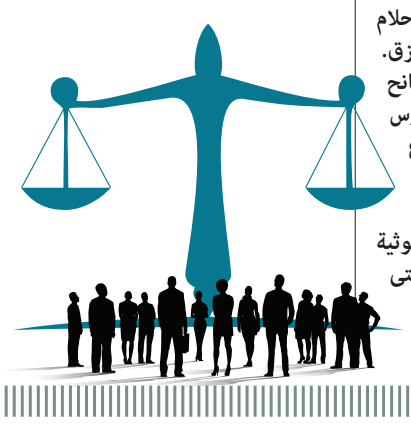

تناحر داخلي نتيجته انتصارات وهمية

محللون: غياب المشروع الموحد فكك المجتمعات العربية

خلافات أوروبا واختلافاتها صنعت مشروع الاتحاد

غياب المشروع الجامع دفع الشعوب إلى التركيز على نقاط الاختلاف

■ فلسطينيون يحاولون إزالة بوابة في جدار أنشأته إسرائيل | أ. ب

القاهرة- البيان

يعتبر غياب المشروع العربي الواحد أحد أهم العوامل الرئيسة، التي أدت إلى زيادة الاحتقان الداخلي بين الشعوب العربية، حيث إن غياب مفهوم الوحدة والاتحاد في مواجهة كل الأخطار الخارجية، ومواجهة كل ما يحاك ضد المنطقة ويهدف إلى تقسيمها وتفتيتها، أعطى الشعوب العربية إحساساً بـ«الفراغ القومي» وفق تعبير البعض، الأمر الذي نتج عنه الالتفات لتناقضات تلك المجتمعات وشيوع الأفكار السلبية، التي يأتي على رأسها عدم تقبل الآخر وعدم تقبل المختلف سواء كان مختلفًا دينيًا أو عرقيًا أو سياسيًا.

التفات

غياب المشروع العربي الجامع لأبناء الشعوب العربية جعلهم يلتفتون إلى أنفسهم ومجتمعاتهم ويركزون على نقاط الاختلاف الكائنة بينهم، الأمر الذي ينتج عنه في أحايين عدة ردود أفعال غير مسؤولة.

ويرى معاون رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور عبد الله مغازي، أن غياب المشروع العربي الكبير أو فكرة القومية العربية هو أحد عوامل تفكك المجتمعات العربية بل وانفجار بعضها من الداخل، وللتدليل على هذا الحديث يمكن أخذ الشعب الأوروبي مثالاً، فرغم أن شعوب أوروبا لديها قواسم مشتركة قليلة فهم مختلفون في اللغات الناطقين بها ومختلفون في الحضارات التاريخية ومختلفون كذلك في الديانات التي يدينون بها إلا أنهم توحدوا على أساس هدف واحد وعظموه وكبروا من شأنه حتى أصبح هو المظلة الأساسية للسياسات، التي تنتهجها تلك الشعوب وحكامهم لتكون أساسًا للاتحاد الأوروبي وسببًا قويًا لعدم الالتفات لأي اختلافات أو خلافات بينهم، وهو أمر افتقده الوطن والشعب العربي منذ عقود طويلة، رغم كل القواسم المشتركة بينهم، حيث إنهم ناطقين للغة واحدة ويدينون بأديان متقاربة تكاد تنحصر بين الدين الإسلامي والدين المسيحي، وكذلك تاريخ مشترك واحد وعادات وتقاليد متقاربة، ورغم كل ذلك فإن الشعب العربي فشل في التوحد حول مشروع واحد، رغم أن هذا الاتحاد هو المنقذ من حالة الانقسام والتفكك، التي تعاني منها المنطقة.

الوحدة العربية

ووفق محللين فإن خفوت أو فشل مشروع الوحدة العربية الذي بدأ منذ خمسينيات القرن الماضي في التبلور وانهار بعدها بسنوات قليلة هو أحد أهم الأسباب التي يمكن اعتبارها عاملًا رئيسًا في انهيار تماسك البلدان العربية الداخلي، بل إن غياب هذا المشروع في تلك المرحلة، كان عاملًا رئيسًا في زيادة حدة الصراعات الداخلية سواء على أسس دينية أو سياسية أو عرقية.

تقبل الآخر

وبحسب المحللين شهدت دول عربية عدة صراعات دموية نتج عنها الدمار والتخريب بشكل واسع، بعد أن غابت مفاهيم تقبل الآخر والتعايش السلمي بين مختلف طوائف وفئات المجتمع التي كان أحد أهم أسباب غيابها هو إحساس الشعب العربي بالهزيمة وعدم نجاحه في التوحد، خاصة مع وجود كل التهديدات الخارجية، التي هددت أمنه واستقراره.

وبدوره، يوضح المفكر المصري الكاتب الصحافي ناصر أبو طاحون، أن غياب الهدف الواحد الذي كان مقدرًا له أن يجمع كل الشعوب العربية أحدث نوعًا من الشعور بالتقزم والشعور باليأس، ما دفع تلك الشعوب للصراع الداخلي لإحراز أي نوع من الانتصار الوهمي، ولكن يمكن القول إن هناك عددًا من الدول التي انتبهت لتلك الأزمة فبدأوا في اتخاذ خطوات جادة وعملية في خطو خطوات ثابتة نحو عودة الاتحاد العربي حتى لو كان ذلك مجرد بداية فقط، ومن المنتظر أن تكون تلك المبادرات والاتفاقيات هي بداية لعودة الوطن العربي للاستقرار مرة أخرى وتعظيم الإحساس بالانتماء الوطني له، ما سيعني إنهاء حالة الصراع الداخلي، وإنهاء كل أشكال الصراع الأهلي، التي ليست هناك أي أسباب منطقية لها.

«اتفاق هعفارا».. الصهيونية مرآة النازية

رام الله- عبد الله ريان

تتشارك الصهيونية والنازية إلى حد كبير يجعل إحداهما مرآة للآخر في الشكل والمضمون والأسلوب وحتى النشأة، إلى جانب تحقيق إحداهما مصلحة للأخرى، نظراً لتشاركهما الفكرة ذاتها «نقاء العرق» الأمر الذي أشعل صراعاً دامياً بينهما في البداية انتهى بتحالف وثيق قائم على المصالح بدعم إحداهما للأخرى، الأمر الذي زاد من القواسم المشتركة التي تجمع بينهما حتى باتا وجهان لعملة واحدة.

النشأة

وبالعودة إلى السرد التاريخي للحركتين نجد أن هتلر آمن بنظرية تفوق العرق الآري على غيره من الأعراق، ومنع اندماج العناصر غير الآرية بالعنصر الآري، وانعكست هذه النظرية على اليهود الألمان حينما دبر هتلر الانقلاب على الديمقراطية الألمانية، واستولى على الحكم، وشكل حكومة خاضعة كلياً للنازيين، وأخذت ألمانيا النازية تعمل على عزل اليهود ومقاومة اندماجهم ومقاطعتهم وقذفهم بسجل حافل بالعداء للسامية وبالتحريض، غير أن الصهيونية اليهودية نجحت في استغلال صعود النازيين للحكم وقلبت العداء تحالفاً بإقناع الدولة الألمانية بتبني مشروع إقامة دولة لليهود في فلسطين، حيث بدأت المفاوضات بين المنظمات الصهيونية من جهة، والسلطات الألمانية، من جهة أخرى في مرحلة مبكرة من حكم النازية، ما أسفر عن اتفاق بين الجهتين على تسهيل هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين دعي بـ«اتفاق هعفارا»، ما ساعد على إضفاء مصداقية على المشروع الصهيوني.

فكرتان أوروبيتان

وفي ذات السياق كتب د.غازي حسين يقول: ظهرت الصهيونية والنازية في أوروبا، فهما حركتان عنصريتان أوربيتا الأصل والمنشأ وانطلقتا من نظرية التفوق والنقاء العرقي، وعملتا على مقاومة اندماج اليهود وعزلهم وتهجيرهم إلى فلسطين، وإقامة الكيان الإسرائيلي فيها لحماية مصالح الدول الاستعمارية واليهودية العالمية ومحاربة العروبة والإسلام ومنع تحقيق الوحدة العربية، وزعزعة الاستقرار، وعرقلة التنمية والتطور والهيمنة على المنطقة وعلى العالم.

أسس شبيهة

ولا يمكن للصهيونية أن تنكر أنها قامت على أسس شبيهة بالأسس التي قامت عليها النازية، التي نادت بسيادة العرق الآري على الشعوب والأعراق كافة، بينما الصهيونية تقوم على أساس أن اليهود هم شعب الله المختار ويتفوقون على بقية البشر بالنقاء والذكاء. ويعتبر ما أكده فيلسوف النازية الفريد روزنبيرغ في كتابه «محاكمة اليهود في العصور المتغيرة» خير دليل على هذه الحقيقة التاريخية إذ كتب يقول: يجب تقديم العون الفعال للصهيونية حتى يمكن نقل أكبر عدد من اليهود الألمان سنوياً إلى فلسطين. ومن باب التوافق والقواسم المشتركة بين النازية والصهيونية ما أعلنه حاييم كوهين، الذي كان قاضياً في محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قوله إن سخرية القدر أرادت أن تكون الطروحات العرقية والبيولوجية التي يتبناها النازيون وكانت وراء قوانين نورنبيرغ، هي نفسها التي يبنى عليها تحديد صفة اليهودية في «إسرائيل». ويرى المراقبون أن التشابه الفكري بين النازية والصهيونية لاسيما فيما يتعلق بـ«الاعتقاد بالتفوق والنقاء العرقي» أدى إلى التعاون بين الحركتين العنصريتين في المجالات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لحل المسألة اليهودية بتهجير اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة إسرائيل فيها وعلى أثر ذلك أصبحت القواسم المشتركة بين الحركتين أقوى.

■ فلسطيني أمام منزله الذي دمرته جرافات الاحتلال الإسرائيلي | أ.ف.ب

ومن بين هذه القواسم المشتركة الرئيسة يذكر أستاذ التاريخ ريان الريان في حديثه لـ«البيان» أن النازية خططت للسيطرة على أوروبا تماماً كالصهيونية التي خططت وتعمل للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط بتغيير النظم السياسية، وتنصيب الرؤساء والقيادات السياسية ومسح هويتها العربية والإسلامية والطابع الحضاري للمنطقة وصهينتها، مضيفاً أن الصهيونية تتحالف اليوم مع أميركا لصهينة وأمركة المنطقة، فبعد أن بادت النازية الألمانية استبدلت الصهيونية اليهودية تعاونها مع الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا الاتحادية.

أساليب مشتركة

ويشير أستاذ التاريخ إلى أن بقوله: استخدمت ألمانيا النازية القوة العسكرية والحروب المفاجئة الوقائية والاستباقية والعدوانية والإبادة الجماعية ومعسكرات الاعتقال لتؤكد سيطرة العرق الآري، وتستخدم الصهيونية الحروب العدوانية والإبادة الجماعية والإرهاب والعنصرية لتؤكد تفوق اليهود وهيمنتهم وحقهم «كشعب الله المختار» بالسيطرة على الآخرين.

تعاون

التعاون الأمني الوثيق الذي جمع قادة الصهيونية بمثيلهم من النازية، حيث يرصد التاريخ في هذا السياق اتفاقيتين بين الصهيونية، وهتلر سلمت على أثرهما الصهيونية اليهودية للجستابو «جهاز الأمن الرئيس في ألمانيا النازية» معلومات أمنية عن اليهود في الدول الأوروبية، بما فيها ألمانيا مقابل دعم السلطات النازية لهجرة اليهود إلى فلسطين.

الفلاشا يكشفون عنصرية إسرائيل

القدس المحتلة - الوكالات

هزت أرجاء تل أبيب مساء الأحد الثالث من مايو الماضي احتجاجات تحولت إلى عنف، بعد مصادمات بين الشرطة الإسرائيلية والآلاف من أبناء طائفة الفلاشا اليهود، المقيمين في إسرائيل، وقد اندلعت المظاهرات والاحتجاجات إثر تعرض جندي إسرائيلي من أصل إثيوبي (فلاشا) للضرب المبرّح من فردين من أفراد الشرطة الإسرائيلية دون سبب، غير كونه يهوديا أسود، أو فلاشيا، كما يرى أبناء الفلاشا.

وعلى كل ما تحمله هذه الواقعة من عنصرية تجاه يهود الفلاشا وما تنبئ عنه حول هشاشة النسيج الاجتماعي في إسرائيل، التي دائما ما ادعت أنها أرض الحرية والتنوع، إلا أنها - مع ذلك - ليست الواقعة الأولى ضد يهود الفلاشا، فمنذ بداية هجرتهم إلى إسرائيل منذ العام 1984 والعنصرية تمارس ضدهم.

ليسوا يهوداً شرعيين

هذه هي الدعوى التي رفعتها المؤسسة الدينية في إسرائيل، بالتزامن مع دعوة الحكومة اليهود الإثيوبيين إلى الهجرة إليها، حيث شككت الحاخامية الكبرى، في يهودية أولئك الإثيوبيين، ورفضت الاعتراف بهم كـ«يهود شرعيين»، وهو ما يعني حرمانهم من كثير من الحقوق التي يتمتع بها سواهم من الجماعات اليهودية الأخرى، في مجالات الزواج وأداء الصلوات .

واستمر هذا الرفض حتى بعد وفود الأفواج الأولى من المهاجرين، إلى أن أصدر الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحركة «شاس»، فتوى تجيز اعتبارهم يهوداً بشرط أن يخضعوا لطقوس «إعادة التهويد».

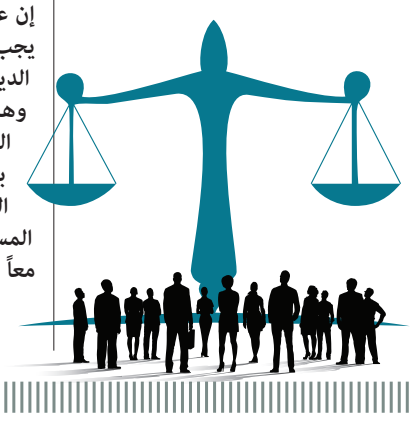

إن عملية البحث عن الذات العربية يجب أن تبدأ بإدراك نوعية العلاقة بين الديانتين الأكثر شيوعا في المنطقة، وهما الإسلام والمسيحية، بالقومية العربية، عن طريق رؤية أشمل للعلاقة بين المسيحية والإسلام. هذه الرؤية التي يجب أن توضح كل الوضوح، ان المسيحية والإسلام ـ جناحي العروبة معاً في المسيرة الوطنية ـ هما جانبان متميزان يشكلان معاً حضارة واحدة هي الحضارة العربية، لا حضارتين منفصلتين تتصارعان شكلاً ومضموناً، وهما إسهام من إسهامات الحضارة العربية في حقب تاريخية محددة نحو أقطار وشعوب معينة. إن الإسلام أو المسيحية علاقة انتماء إلى دين أي عقيدة. أما العروبة فعلاقة انتماء إلى أمة بشطري تكوينها: الشعب والأرض، وما أثمر شطراها على مدى التاريخ من حضارة. إنها انتماء إلى وضع تاريخي بينما الدين وضع إلهي. إن وجود المسيحية في هذه المنطقة هو وجود تاريخي سابق للدعوة الإسلامية، لأن كل الجماعات التي كانت قاطنة في سوريا والعراق قبل الفتح العربي كانت مسيحية برمتها. وهكذا فانتماؤنا لهذه الأرض هو انتماء أصيل وتحسسنا بمشاكل هذه المنطقة تحسس كياني وليس تحسساً طارئاً. ومع أن كثيراً من المسيحيين كانوا قد اعتنقوا الإسلام مع الفتح العربي.

عاطف البرديسي (كاتب مصري)

الكنانة أرض التعايش وتقبل الآخر

التماسك المصري يفشل محاولات الوقيعة

القاهرة- دار الإعلام العربية

لطالما حاول البعض استخدام كارت «الطائفية» بوابة لضرب مصر، غير أن المجتمع المصري يُظهر معدنة الأصيل ليتنكر لتلك المحاولات ويقف لها بالمرصاد، وهو ما جعل القاهرة رغم الأزمات ومحاولات الوقيعة والوقائع المثيرة للجدل- موطنًا للتعايش السلمي بين أبناء الديانة الإسلامية والمسيحية.

يأتي ذلك، بينما تضرب موجة من التعصب الديني بعض البلدان العربية أدت في بعض البلاد إلى اندلاع حروب أهلية ومشكلات وأزمات سياسية عادية تتفاقم عبر بوابة «الطائفية» وتُستخدم في بعض الأحيان لتأجيج مشاعر الكُره لدى الشعوب، وهو سيناريو قد تحقق في كثير من البلدان.

ضبط

وشهدت مصر على مدار عصورها أزمات عِدة بين مسلميها ومسيحيها، حيث تَدخل المؤسسات الدينية، سواء الأزهر الشريف أو الكنيسة المصرية، لضبط وتيرة الأمور وغل يد الطائفية وإعلاء خُلق التعايش السلمي، من بينها أزمات مصطنعة وأخرى عبارة عن احتكاكات طائفية لم ترق إلى المواجهات العنيفة أو الحروب الطائفية بأي حال من الأحيان.

فيما يُعول الكثيرون على الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير في تقريب المسافات بين المسلمين والمسيحيين، حيث اختلطت الدماء المسلمة بالمسيحية دفاعًا عن الوطن، وأثبت المصريون وحدتهم وتعايشهم في مواجهة الظلم والاستبداد، غير أن الكثيرين يرون أن خُلق التسامح والتعايش السلمي نهج أصيل لدى المصريين -رغم الكثير من الأزمات التي وقعت بين طرفي الأمة- حيث يعتبرون تلك الأزمات مختلقة أو نتاج شحن طائفي غير مسؤول وسريعًا ما تزول وتزول كذلك آثارها على البنية المجتمعية في مصر.

وفي هذا الإطار، قال أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر الدكتور محمود عبد الخالق إن مصر لا زالت من ضمن الدول العربية القليلة التي تتمتع باحتفاظ مجتمعها بحالة تقبل الآخر دينيًا وتقبل الاختلاف الديني، وهذا يرجع لوجود المؤسسة الدينية الأكبر على مستوى العالم العربي وهي مؤسسة الأزهر الشريف التي تعتمد من خلال مناهجها التعليمية على زرع قيمة النقاش داخل الطلابوتقبل اختلاف الآخر واحترمه، وهذا المنهج الوسطي المعتدل مؤثر في غالبية الشعب المصري.

■ المجتمع المصري ظل متماسكاً رغم المحاولات العديدة لشق صفه | البيان

احتقان

رأت أستاذة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر الدكتورة آمنة نصير أن المجتمع المصري مثله مثل أي مجتمع آخر يمر بفترات احتقان ديني أو سياسي، أو قد لا تكون فترات بقدر ما تكون أحداثاً طائفية يتم احتواؤها بشكل سريع ودون اتساع رقعتها مثلما يحدث في بعض الدول الأخرى، موضحة أن القيادة السياسية للبلاد هي المسؤولة عن تخطي تلك الأزمات دون وقوع خسائر أكبر، سواء مادية أو اجتماعية أو تأثيرات سلبية على طبيعة النسيج الاجتماعي.

سياسات الغرب تضعه في مرمى نيران المشاعر المعادية

تخلق منه شيطاناً منبوذاً من المجتمعات العربية

القاهرة ـ مي سعيد

من الملاحظ أن أكثر الدول دعوة للحريات وحقوق الإنسان في العالم، وهي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، والتي تمارس دور الوصي والمراقب على الدول العربية في المجال، ورغم ما تصدره من بيانات منددة وشاجبة تتدخل بها في الشؤون الداخلية لتلك المجتمعات، إلا أنها تصم آذانها وتغمض أعينها عن الكثير من الجرائم التي ترتكب ضد الأطراف العربية، وذلك جزء من سياسة الكيل بمكيالين والازدواجية في التعامل، والتي تضع تلك الدول في مرمى نيران «المشاعر المعادية».

ومن أهم الأحداث والجرائم التي تتغاضى عنها الدول الغربية، تلك الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تصمت فيها دول الغرب صمتا مطبقا تجاه كل ما يتم في حق الشعب الفلسطيني واللاجئين من مجازر وجرائم بشعة، الأمر الذي يدفع باعتبار الكثيرين للغرب على أنه «شيطان منبوذ» يستحيل التعايش معه، بما يؤجج روح الغضب والكره التي تلاحق الغربيين.

مشاعر

هناك شعور دفين لدى المجتمعات العربية أن الغرب ليس حيادياً وليس موثوقاً فيه في مجالات حقوق الإنسان، خاصة وأن تلك الدول بالفعل قامت بجرائم في حق الشعب العراقي وفي حق الشعب الفلسطيني على سبيل المثال من خلال سكوتها وصمتها على جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

العين الواحدة

وفي هذا الإطار، يؤكد مساعد وزير خارجية مصر الأسبق السفير حسين هريدي، أن سياسات دول أوروبا والولايات المتحدة التي لا ترى سوى بعين واحدة، ولا تهتم كثيرا بما يحدث لشعوب العالم العربي، خلقت نوعا من الكراهية تجاههم واتجاه شعوبهم، خاصة وأن العرب يرون أن دول الغرب هي السبب الأهم والمباشر في كل ما وصلت إليه المنطقة من خراب وتدمير، بعدما ظهرت الجماعات الدينية المتطرفة لتخدم مصالح تلك الدول في تفتيت المنطقة العربية وإضعافها، لضمان أمان دولة إسرائيل، موضحا أن تلك السياسات خلقت حالة من العداء والكراهية تجاه تلك الدول بل وشعوبها أيضا، حتى وإن كانت هناك قطاعات كبيرة في تلك الشعوب ترفض تلك الجرائم.

التعايش ترياق التقسيم

الجلبي: الاختلاف الفكري ظاهرة صحية تثري العقل البشري

حنان سالم: المجتمعات العربية لم تستطع فهم أو تبني ثقافة الاختلاف

القاهرة. البيان

سيناريوهات قاتمة واجهت وتواجه بعض البلدان في الوقت الحالي، من بينها سيناريوهات «التقسيم»، التي تخيم على الوضع في «سوريا» على سبيل المثال، وهو تقسيم طائفي، نتج في الأساس عن غياب ثقافة الاختلاف والتعايش السلمي، وهي ذلك الغياب الذي تسبب ويتسبب أيضا في صراعات داخلية في عديد من البلدان والمجتمعات، تصل إلى حد المواجهات المسلحة.

ويعتبر فن التعايش السلمي وتقبل الآخر ممرا للهروب من كل تلك السيناريوهات القاتمة التي تمزق شمل الأمم، ومن ثم اهتمت الأديان السماوية بذلك الفن، الذي ينشر روح السماحة والتسامح، بما يقي الأمة من أخطار التمزق والتشتت على أسس طائفية. ورأت أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس الدكتورة حنان سالم أن المجتمعات العربية بشكل عام لم تستطع فهم أو تبني ثقافة الاختلاف، فالكثير من البلدان العربية مزقته الصراعات الأهلية بسبب عدم تقبل اختلاف الآخر سواء كان عرقياً أو دينياً أو سياسياً، وكذلك فإن المجتمع المصري لا زالت قطاعات كبيرة منه لا تقبل الآخر وخاصة القطاعات محدودة التعليم والثقافة، موضحة أن تقبل الآخر هو السبيل الوحيد لإنقاذ المجتمعات العربية وفي القلب منها المجتمع المصري من كل التوقعات المظلمة أو السيناريوهات المؤسفة المتوقعة.

■ المؤسسة الدينية تحض على التسامح | البيان

ظاهرة صحية

وأكد أستاذ الاجتماع بجامعة الإسكندرية الدكتور علي الجلبي أن الاختلافات الفكرية ظاهرة صحية تثري العقل البشري وتوسع آفاقه ومداركه، فالتعرف على وجهات نظر مختلفة حول الموضوع الواحد يحفز العقل البشري للتفكير والإبداع بشكل أكبر، بل إنها تؤثر على تكوين شخصيته بحيث لا يميل للتطرف وعنده قدرة كبيرة في استيعاب الآخر وتفهم مواقفه وآرائه متابعاً أنه على النقيض فإن سيادة وجهة النظر الواحدة والرأي الواحد والصوت الواحد يعمل على ما يشبه التصفية العقلية للمجتمع، حيث يتحول المجتمع إلى حاضنة للسلوكيات العنيفة تجاه كل من يحاول الخروج عن المألوف، مما يدفع المجتمع إلى الانهيار وهو ما حدث بالفعل مع المجتمعات التي انتهجت منهج «الصوت الواحد».

فوضى الفتاوى.. بوابة نبذ الآخر

القاهرة- البيان

بدا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي دقيقًا حين أكد خلال لقائه مع عدد من المفتين وكبار علماء الدين المشاركين في المؤتمر العالمي الذي نظمته دار الإفتاء المصرية في أغسطس 2015، أهمية تعظيم دور هيئات الإفتاء لتصبح المرجعية الوحيدة لإصدار الفتاوى، بما يساهم في تحقيق استقرار المجتمع ومواجهة الإشكاليات التي تواجه الفتاوى وأهمها تدخل غير المتخصصين لإصدار الفتاوى، بما يؤدي إلى حدوث انقسامات مجتمعية تهدد أمن وسلامة المواطنين وتؤثر سلباً على عمليات التنمية الجارية.

تلك الزاوية التي التفت إليها الرئيس السيسي وشدد على أهميتها مطالبًا علماء الأمة بالقيام بدورهم في هذا الإطار، تعتبر من أهم وأبرز الإشكاليات التي تهدد ثقافة التعايش والتسامح، حيث إن موجة الفتاوى الدينية غير المسؤولة والصادرة من غير جهات الاختصاص مع انتشار الفضائيات الدينية أو البرامج الدينية والمساجد غير التابعة للمؤسسات الدينية الرسمية وكذلك الخطباء غير الحاصلين على التصاريح اللازمة، كل ذلك دفع إلى بث روح الفتنة التي تتناقض مع ثقافة التعايش واحترام الآخر وتقبله.

تفشي ظاهرة

وانتشرت تلك الظاهرة في العالم العربي بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، حتى وصل الأمر إلى عجز الدولة عن السيطرة على فوضى الخطاب الديني، ما أدى إلى انتشار الخطاب المتعصب المحرض البعيد تماماً عن صحيح الدين، الأمر الذي دفع الرئيس السيسي في كل بادرة وكل مناسبة تقريبًا ليؤكد على أهمية تجديد الخطاب الديني باعتباره آلية لضبط وتيرة الأوضاع الداخلية بما يقلل من فرص الإرهاب في استقطاب عناصر له من الأمة العربية مستغلًا تلك الأفكار المغلوطة التي تم الترويج إليها.

ومن جانبه، ذكر أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر الدكتور أحمد كريمة، ان ظاهرة فوضى الفتاوى قديمة حيث انتشرت بصورة كبيرة مع التقدم الهائل في التكنولوجيا والتوسع في القنوات الفضائية، الأمر الذي فتح المجال لتداول فتاوى غير مسؤولة ولا تستند إلى أسانيد شرعية سليمة، بعضها فتاوى مبنية على أسس طائفية، تدفع إلى نبذ الآخر وخلق روح الطائفية، مؤكدًا أهمية تجديد الخطاب الديني واقتصار الفتوى على أهل الاختصاص من العلماء كي تتم مواجهة تلك الآفة الخطيرة التي تهدد المجتمعات العربية وتفتح الآفاق لأصحاب الفكر المتطرف والجماعات الإرهابية.

إصلاح

قال أستاذ علم الاجتماع الجنائي بجامعة عين شمس د. سمير نعيم إنه على الدول التي تشهد فوضى في الخطاب الديني والتي تريد أن تعالج تلك الفوضى أن تعمل على تقنين ظهور الخطباء وعلماء الدين والمفتين بشكل يسمح بالتعددية والتنوع وفي نفس الوقت دون إشاعة فتاوى التحريض على العنف أو التكفير أو معاداة الدولة.

تطرف وإرهاب

وبدورها، رأت أستاذة علم الاجتماع الدكتورة إنشاد عز الدين أن فوضى الإفتاء في أمور الدين وعدم الانتباه لخطورة تلك الظاهرة من البداية هو ما أدى إلى انتشار الخطاب الديني المتشدد والمحرض والذي يثير بدوره النعرات العرقية والسياسية والدينية داخل المجتمعات الواحدة مما قد يؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه تلك الظاهرة غير الصحية، موضحة أنه لا بد وأن تكون المؤسسات الدينية الرسمية وحدها هي المختصة بالتحدث في شؤون الدين ولا يتم السماح لأي أحد بالخطابة أو الإفتاء دون تصريح من تلك المؤسسات، بعد أن يمر باختبارات جادة لقياس مدى تأهله لتلك المسؤولية، حيث إن الحديث في الشؤون الدينية ليس أمراً تافهاً أو عرضياً وله أهمية كبيرة يستمدها من تأثيره القوي على المجتمع وأحواله.

حضارات

المغرب يستمد قوته من تنوعه

بحكم موقعه الجيوستراتيجي المتميّز كحلقة وصل، وآصرة وثقى، وملتقى الحضارات بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب يعتبر المغرب من البلدان القليلة ذات الموقع الممتاز والمتميز على الصعيد الجغرافي، ممّا هيّأ لها أن تقوم بدور تاريخي وحضاري وثقافي مرموق في الشمال الغربي الإفريقي. تميّز المغرب منذ أقدم العهود السحيقة بتعدّد حضاري وثقافي متنوّع ثريّ ، حيث تعاقبت عليه حضارات قديمة على امتداد التاريخ، منها الحضارات الفينيقية، والبونيقية، والموريطانية، والرّومانية، وصولاً إلى الفترة الإسلامية التي تميّزت باعتناق المغاربة للإسلام، وظهور أوّل دولة إسلامية بالمغرب، وهي دولة الأدارسة سنة 788م. وقد كان مؤسّس هذه الدولة إدريس الأوّل ابن عبد الله، الذي حلّ بالمغرب الأقصى واستقرّ بمدينة وليلي حيث احتضنته قبيلة آوربة الأمازيغية، ودعمته حتى أنشأ دولته.

الرباط - البيان

الباحث الموريتاني البكاي ولد عبد المالك:

الدولة المعاصرة تعددية ثقافياً

لكل مواطن حرية متساوية ومتوافقة مع حرية الآخرين

الهوية في بعدها الوجودي التاريخي باعتبارها تجانساً وقدرة على البحث عن غد أفضل

■ موريتانيون يتظاهرون ضد العبودية | أرشيفية

طموح الدولة وسلطة المجتمعات غالباً ما تخلق الخلافات

نواكشوط، تونس ـ البيان

قال الدكتور البكاي ولد عبد المالك الباحث الأكاديمي والوزير السابق للتعليم العالي في ندوة «موريتانيا بين واقع التنوع الثقافي ومبدأ المواطنة» التي نظمها المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية - مبدأ، ان الحديث في موضوع التعددية الثقافية ومسألة التعايش لا يزال يستثير الكثير من ردود الفعل لدى الباحثين وصناع القرار في أماكن كثيرة من المعمورة مع اشتداد المشاكلة الميتافيزيقية للكوكب في ظل العولمة الثقافية وما نجم عن ذلك من تفتيت لكيان الدولة الوطنية وتراجع لدور الثقافة الأصلية أو المهمنة وانتشار لما بات يعرف بالثقافات الفرعية وانحلال لعرى الجماعات وتفجر للدعاوى المطالبة بالانفصال.

وتساءل: كيف يمكننا في هذا الوضع الذي أصبح شيئاً فشيئاً يطبعه التناقض بين الوحدة والكثرة بين سلطة الدولة وطموح الجماعات للتعبير عن نفسها التوفيق بين المسعيين؟ كيف يمكننا الخروج من أسطورة العقل التماثلي ومنطق الهوية الصارم دون الوقوع في مزالق الاختلاف وشرذمة المجتمع وتجزئته إلى كيانات لا تقدر على الصمود في وجه تيار العولمة الجارف؟ بتعبير آخر إذا كانت الدولة واحدة من حيث طبيعتها ومنطقها والواقع المجتمعي متعددا بحكم أصوله ومصادره وبحكم ميول أفراده ونوازعهم فهل يتعين جعل هذا الواقع انعكاسا للتنوع الثقافي أم على العكس من ذلك يجب علينا أن نخضع التعددية الثقافية والعرقية للمجتمع لمنطق أحادية الدولة؟ هل يمكن الخروج من هذا المأزق بإعادة التفكير في مفهوم الهوية؟ ما الدور الذي يمكن للمواطنة أن تلعبه في وحدة المجتمع وتماسك الدولة؟ كيف يكون لدينا مواطنون مختلفون من حيث الأصول الثقافية والاجتماعية ولكنهم متساوون أمام القانون؟ إذن كيف تكون هناك مواطنة في ظل التعددية الثقافية؟ ما السبيل إلى تقنين التفاوت طالما أنه لا سبيل إلى القضاء عليه؟

مفهوم المواطنة

وبحسب ولد عبد المالك تتحدد الهوية في بعدها الوجودي التاريخي باعتبارها تجانساً وقدرة على البحث عن غد أفضل. وفي هذا البعد يتقهقر مفهوم الهوية باعتبارها ذاتية مطلقة، وتأخذ دلالة أنطولوجية أوسع بما أنها تستند إلى فكرة الأصل أو المنشأ، والتجانس، ووحدة أنماط العيش. هذا البعد هو الذي تحدث عنه فلاسفة السياسة من خلال مفهومهم للجماعة السياسية الكبرى أو الدولة والتي لا تتميز عن الجماعات السياسية الأخرى من الناحية الكمية فقط بل أيضا من الناحية النوعية أي من حيث الهدف الذي تنشده والغاية التي تحققها لأعضائها: الخير المشترك وتحقيق السعادة.

مواطنون مختلفون

وعن المواطنة في الدولة الديمقراطية التعددية قال الأكاديمي الموريتاني البكاي ولد عبد المالك: «عندما ننظر إلى هذا التعريف ثم نعكسه على واقع الدولة المعاصرة التي هي بحكم طبيعتها دولة تعددية من الناحية الثقافية نجد أن مفهوم المواطنة مفهوم جامع يتجاوز كافة الأطر الضيقة اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وهذا يعني أن هذا المفهوم يتأسس على المساواة المطلقة أمام القانون بغض النظر عن العرق واللون والأصل الاجتماعي، فالمواطنة بالنسبة لشخص معين أو جماعة معينة تتمثل في الاعتراف به رسميا بصفته مواطنا وعضوا في المجتمع السياسي الذي تمثله الدولة، وهي كذلك رباط اجتماعي إذ أن العيش المشترك لا يعني مجرد الاشتراك في المعتقد أو التواجد معا بمجرد الانتماء إلى كيان واحد أو الخضوع لسلطة واحدة بل يعني الانتماء المشترك إلى نفس التنظيم السياسي والعقد الاجتماعي الذي هو في الواقع عبارة عن مجتمع سياسي بأتم معنى الكلمة».

ويطرح الباحث الإشكال الذي سبق أن طرحه جون رولز الفيلسوف السياسي الأميركي الشهير في كتابه المعروف «نظرية العدالة»: كيف يكون لدينا مواطنون مختلفون من حيث الأصل الاجتماعي والثقافي ومن حيث الكفاءات والاستعدادات الطبيعية ولكنهم متساوون أمام القانون؟ كيف تكون هناك مواطنة في ظل التعددية الثقافية؟ والذي يجيب عنه رولز بالقول: أنا قمت بتحرير هذا الكتاب لحل الإشكالية المتعلقة بالمواطنة في الدولة المعاصرة ذات التعددية الثقافية لذلك تطرح قضية المواطنة بشكل أكثر حدة في الدولة ذات التعددية الثقافية والعرقية، مؤكدا أن المواطنة تقوم على مبدئين: هما الحرية والفرق.

حرية متساوية

وعن مبدأ الحرية يقول: يجب أن يكون لكل مواطن حرية متساوية ومتوافقة مع حرية المواطنين الآخرين. وهذا يعني أنه لا يكفي فقط أن تكون لديك الحرية بل يجب أن تكون متوافقة مع حرية المواطنين الآخرين إذن مبدأ الحرية يؤسس للاعتراف المتبادل وللتواجد المدني السلمي غير القائم على العنف، أما مبدأ الفرق فيقول: يجب أن يكون الاختلاف في مصلحة الجميع وخاصة الأقل حظا في المجتمع، لهذا فإن مبدأ الفرق يؤسس للعدالة التوزيعية وخاصة لمبدأ التمييز الإيجابي. فإذا كان المبدأ الأول مبدأ الحرية يتعلق بالجانب النظري للحرية بالحريات الأساسية والمدنية فإن المبدأ الثاني يرتبط بالجانب العملي بالتوزيع العادل للثروة وهي إشكالية مطروحة للدولة المعاصرة التي تطبعها النزعة الفردية المطلقة واللبرالية المتوحشة.

إضاءة

المواطنة هي لفظ مشتق من كلمة Civitas اللاتينية وتعني حق الانتماء، أي الحق الذي يتمتع به ساكنة بلد معين في أن يصبحوا مواطنين فيه، وعليه يمكننا الخروج بالتعريف الإجرائي التالي: المواطنة هي قوة الانتماء إلى الكل الذي تمثله الدولة وليس لأي كيان من الكيانات الموازية لها كالقبيلة والجهة أو الكيانات الجزئية كالعرق والطائفة.

تونس تعتمد قانون إدارة ثقافة الاختلاف

تونس ـ الحبيب الأسود

يواجه التونسيون عقبات عدة على طريق إدارة ثقافة الاختلاف، خصوصاً بعد الإطاحة بالنظام الأسبق في يناير 2014، حيث ظهرت التيارات والأحزاب الدينية بدعواتها لإقصاء الأطراف المقابلة، وعرفت الأزمة أوجهاً مع اغتيال قياديين يساريين معروفين هما شكري بلعيد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد ومحمد البراهمي مؤسس التيار الشعبي، كما برزت أصوات تنادي بحقوق أقليات عرقية منها الأمازيغ والزنوج، وبرز جدل حول قدرة السلطات التونسية على حماية مواطنيها من ذوي الديانة اليهودية بعد تصريحات لرئيس حكومة إسرائيل نتانياهو تحدث فيها عن تهديدات جدية تستهدف يهود تونس.

وعرفت الأقليات الصوفية والشيعية في العامين 2011 و2013 محاولات لاضطهادها من قبل الجماعات السلفية المتشددة، كما تعرضت معابد مسيحية للاعتداء في العام 2011، وشهدت تونس في أوائل العام الجاري اعتداءات بالعنف على طلبة أفارقة بسبب لونهم، كما شهدت البلاد خلافات حادة حول إمكانية السماح للأقليات الجنسية من النشاط العلني في جمعية مرخص بها.

تجريم

ولدعم ثقافة إدارة الاختلاف، كان على تونس أن تصدر قوانين عدة تجرّم التكفير والإقصاء، وهو ما حدث فعلاً وخصوصاً من خلال قانون مكافحة الإرهاب الذي صادق عليه البرلمان يوم 25 يوليو الماضي، وقال كمال الجندوبي الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالهيئات الدستورية والناشط الحقوقي في تصريحات صحافية إن تونس تعاني أزمات اجتماعية تتعلق بالتمييز على أساس اللون والدين، داعياً إلى تشكيل تحالف مدني لرصد ومكافحة التحريض على الكراهية.

■ نساء تونسيات في تظاهرة مناهضة للإرهاب | أ.ب

قول وفعل

ويرى الباحث الاجتماعي هشام الحاجي أن التونسي لا يزال بعيداً عن إدارة ثقافة الاختلاف، وهو عموماً لا يقبل بالآخر إلا في ظل حزم الدولة وسيادة القانون، مشيراً إلى أن المرأة التونسية ورغم الحقوق الريادية التي تحصلت عليها لا تزال تتعرض للتحرش في مواقع العمل، كما لا تزال تعاني من العنف الأسري بنسبة تصل إلى 45 بالمئة، كما أن المرأة الريفية تعيش ظروفاً صعبة من حيث العمل والأجور والوضع الاجتماعي.

وأكد الجندوبي أن الخطوات الحكومية للحد من الخطاب التكفيري غير كافية، وأن تونس ليست خارج منطقة التحريض على الكراهية السائدة في المنطقة، محذراً من الدور السلبي لبعض وسائل الإعلام في هذا المجال، واعترف الوزير بوجود تراكم لمشكلات اجتماعية تتعلق بالكراهية والعنصرية أو النظر بشكل دوني لذوي البشرة السوداء والأقليات العرقية والدينية، مشيراً إلى أن مناخ الحرية الذي جاءت به الثورة التونسية أسهم بشكل كبير في كشف هذه الأمور التي كانت «مكبوتة ومسكوت عنها معزولة في مناطقها، مع غياب شبه كامل للإعلام».

الديمقراطية المغربية تعلي من الثقافة التعددية

الرباط. البيان

يعتبر المغرب من أبرز دول المنطقة التي عرفت كيف تدير الاختلاف، انسجاما مع ميزة التنوع والتعدد داخل الجسد المجتمعي، ويرى عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أحمد بوكوس، أن «المغرب تبنّى خياراً لا رجوع عنه لبناء الديمقراطية على أساس الاعتراف بالتعددية». وأضاف «أن الدستور المغربي لعام 2011 فتح أبواباً غير مسبوقة للنهوض باللغتين العربية والأمازيغية وإرساء آليات التكامل بينهما، في إطار سياسة ثقافية ولغوية متوازنة ومنصفة».

في الأثناء، أعلن وزير الثقافة المغربي، محمد الأمين الصبيحي أن إطلاق ورش إعداد مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية سيتم قبل نهاية العام الجاري، وذلك تطبيقا للمخطط التشريعي للحكومة.

وقال الصبيحي إن وزارة الثقافة، التي أسند لها المخطط التشريعي مهمة الإشراف على إعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بهذا المجلس، أعدت خلال سنة 2013 ملفا بهذا الخصوص يتضمن عددا من الوثائق بمثابة أرضية لنقاش واسع مع الفعاليات الفنية والثقافية، من شأنه المساعدة على وضع مشروع القانون التنظيمي المذكور، مضيفا أن الأمر يتعلق بوثيقة «التقارير القطاعية حول الحقل اللغوي والثقافي الوطني»، والتي تعد حصيلة عمل أنجزه فريق من الخبراء، وتتضمن مجموعة من التقارير القطاعية حول اللغات والثقافة بالمغرب، و«ورقة تقديمية» بشأن إحداث المجلس المذكور، تتضمن رؤية الوزارة وتصورها لأهدافه والمهام الموكولة له وكيفية سيره، وكذا مشروع ميثاق وطني للثقافة يدقق المبادئ والمرجعيات التي تؤطر الحقل الثقافي واللغوي.

محطة حاسمة

وكان رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بن كيران تعهد بإقرار قانون تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وقانون المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، في غضون الولاية التشريعية الحالية التي تنتهي في العام 2016، وفقا لما ينص عليه الدستور، كما أعلن أن الحكومة تعمل في إطار لجنة علمية موسعة، على إعداد أرضية عمل لمشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، حيث تعمل القطاعات المعنية، وخاصة التربية الوطنية والاتصال والثقافة والعدل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تكريس مكانة اللغة والثقافة الأمازيغية والنهوض بها.

وأكد أنه تم تعديل المرسوم المتعلق بإحداث «الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة» بهدف إدراج اللغة الأمازيغية ضمن اللغات المعتمدة للتباري للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة، بعدما أضيفت جائزة الإنتاج الصحافي الأمازيغي وجائزة الإنتاج الصحافي الحساني. كما تم تعزيز حضور اللغة والثقافة الأمازيغية في وسائل الإعلام العمومية بمناسبة مراجعة دفاتر التحملات لقنوات القطب العمومي، وتم إحداث خدمة باللغة الأمازيغية بوكالة المغرب العربي للأنباء.

وأشار إلى أن الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية بقدر ما يعتبر إنجازا مهما لجميع المغاربة بعدما ارتقى به الدستور إلى لغة وطنية، فهو يطرح تحديا قائما لنا جميعا على مستوى التنزيل.